

Distr.: General
25 June 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

الدورة السادسة والسبعون

جنيف، ٣-٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة

تقرير الأمين العام للأونكتاد

مقدمة

١- يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التقييمات الخارجية لبرامج الأونكتاد ومشاريعه في الفترة ما بين نيسان/أبريل ٢٠١٧ ونيسان/أبريل ٢٠١٨. والهدف هو الإبلاغ عن جميع أنشطة التقييم، وتعزيز المساءلة، والاستفادة من الدروس المستفادة. وتقارير التقييم التوليفية منتجات معرفية ووسيلة لتوحيد المعارف المكتسبة وتبادلها، وتعزيز تعليقات التقييم، وحلقات التعلم.

٢- وتُجرى التقييمات في الأونكتاد قياساً بسياسة التقييم لعام ٢٠١١^(١)، وقواعد ومعايير التقييم المحدثة لعام ٢٠١٦^(٢) التي حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وتتوخى هذه التقييمات استخلاص استنتاجات مما أنجز من عمل، وتقديم توصيات بشأن التحسينات اللازمة، وتحديد الدروس المستفادة والممارسات الفضلى. ومن شأن هذه المعلومات أن تساعد على إرشاد عملية تصميم الأعمال المقبلة وتخطيطها وتنفيذها. ويشجّع مديرو البرامج في الأونكتاد على الرجوع إلى التقارير واللمحات العامة^(٣) السابقة لتقييمات أنشطة تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها.

(١) http://unctad.org/Sections/edm_dir/docs/osg_EvaluationPolicy2011_en.pdf (اطلع عليه في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨).

(٢) <http://www.unevaluation.org/document/detail/1914> (اطلع عليه في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨).

(٣) <http://unctad.org/en/Pages/Aboutpercent20UNCTAD/Evaluationpercent20atpercent20UNCTAD/Eval-All.aspx> (اطلع عليه في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨).



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-10368(A)



* 1 8 1 0 3 6 8 *

أولاً - موجز نتائج التقييم

٣- بناء على طلب مجلس التجارة والتنمية، في دورته السنوية الثانية والستين، أجرت أمانة الأونكتاد تقييماً متعمقاً مستقلاً للبرنامج الفرعي ٤ المعني بالتكنولوجيا واللوجستيات. وقد أدمجته مع التقييم الخارجي المزمع لمشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية 1213I المتعلق بتعزيز القدرات الوطنية على إدارة سياسات وأطر العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان الآسيوية، الذي يديره البرنامج الفرعي نفسه، من أجل تحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر والكفاءات بين العمليتين.

٤- وقد أُنجزت التقييمات الخارجية للمشاريع فيما يتعلق بما يلي من المشاريع المدعومة من حساب الأمم المتحدة للتنمية:

(أ) المشروع 1213P: تعزيز قدرات إدارة الاقتصاد الكلي الداعمة للنمو من أجل تعزيز التعاون المالي والنقدي الإقليمي بين بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب ووسط أفريقيا؛

(ب) المشروع 1415AX: دعم صناعات سياسات البلدان النامية في صياغة سياسات وطنية لتنظيم المشاريع من خلال تنفيذ أطر سياسات تنظيم المشاريع.

٥- وترد أدناه الاستنتاجات والتوصيات والدروس المستفادة الرئيسية من هذه التقييمات.

ألف - التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي ٤ للأونكتاد: التكنولوجيا واللوجستيات

٦- يقيّم هذا التقييم المستقل والمتعمق مدى أهمية البرنامج الفرعي ٤ ومدى فعاليته وكفاءته واستدامته، بالصيغة التي نُفذته بها شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. ويسلط الضوء أدناه على الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية للتقييم.

٧- ويخلص التقييم إلى أن حافظة البرنامج الفرعي ٤ المتنوعة ذات جودة عالية في معظمها ومهمة لاحتياجات المستفيدين من البرنامج وأصحاب المصلحة فيه. وإجمالاً، أدت تدخلات بناء القدرات إلى تحسين المعارف، التي تستخدم بدورها من أجل المزيد من التدريب والمشورة في مجال السياسات والبحث. وخلص التقييم أيضاً إلى أن القيمة المضافة للبرنامج الفرعي ٤ تكمن في التوافق بين الركائز المتمثلة في التعاون التقني والبحث وبناء توافق آراء حكومي دولي، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من مجموعة عريضة من الشراكات. وأشار أيضاً إلى أنه لا يزال ثمة مجال لتدعيم الجهود التآزرية، بما في ذلك عن طريق التعاون فيما بين الشعب والتعاون الخارجي، ولا سيما في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والاقتصاد الرقمي، وبخاصة التجارة الإلكترونية؛ وجوانب الاستدامة في قطاع النقل، وهي أمور تكتسي أهمية متزايدة في ضوء إعلان مافيكيانو نيروبي، المعتمد في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٨- وأبرز التقييم أنه لكي تتمكن شعبة التكنولوجيا واللوجستيات من الاضطلاع بولايتها الموسّعة بما يلي تطلعات الدول الأعضاء، سيتطلب الأمر إتاحة موارد إضافية. ويحتاج الأمر أيضاً إلى وجود نهج منظم إزاء مسألة جمع التبرعات، مصحوباً بالإبلاغ الفعال عن النتائج المستندة إلى أدلة. وقد تحوّلت تفضيلات المانحين صوب تمويل برامج أوسع وأطول مدى ذات

منطق واضح في تدخلاتها وتولي الاهتمام الواجب لاستدامة النتائج. وللنهج المتكامل لخلق بيئة اقتصادية عالمية منصفة الذي تتوخاه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هو الآخر انعكاساً على الإدارة القائمة على النتائج. واتخذ الأونكتاد خطوات إيجابية لتدعيم إطاره المتعلق بالإدارة القائمة على النتائج ولضمان توافقه مع أهداف التنمية المستدامة. بيد أن التقييم الإجمالي لفريق التقييم يفيد بأن هذه الجهود تطبق على نحو متفاوت وأنه لا تزال هناك ثغرات. ومع ذلك، هناك مجال لتحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني في حافظة البرنامج الفرعي ٤. وسيطلب هذا المزيد من الخبرات، وبناء القدرات والتأطير على نحو متواصل ومحدد الهدف، وتوجيهاً واضحاً بشأن دمج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تخطيط مشاريع التعاون التقني ونواتج البحوث وإدارتها ورصدها، وذلك كجزء من الجهود المبذولة على نطاق المنظمة في الأونكتاد.

٩- وقدم فريق التقييم، استناداً إلى ملاحظاته، ست توصيات إلى الأمين العام للأونكتاد ومدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات. وفيما يتعلق بالولاية الموسّعة الممنوحة بموجب إعلان مافيكيانو نيروبي، أوصى التقييم بالنظر في سبل ترتيب أولوية الموارد الموجودة وإعادة تنظيمها، إذا لزم الأمر، من أجل دعم عمل الأونكتاد بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة. وأوصى التقييم أيضاً بتقييم إطار الأونكتاد للإدارة القائمة على النتائج وتحسينه وإنفاذه. وعلى مستوى الشعبة، أوصى التقييم بضرورة ضمان التنفيذ الصارم والمتسق في جميع الحافظة وبوضع وتنفيذ خطة تفصيلية لجمع الأموال باستراتيجيات مختلفة حسب نوع المانحين، بما في ذلك القطاع الخاص. وفيما يتعلق بالاتصالات، أوصى فريق التقييم بأن تضع الشعبة وتنفذ استراتيجية اتصالات ذات نتائج قائمة على الأدلة، تستهدف شرائح متنوعة من الجمهور. وكانت ثمة توصية أخرى هي تعزيز إتاحة المساعدة التقنية، في شكل تدخلات برنامجية مستدامة تتسم بمنطق واضح. وأخيراً، أوصى التقييم بأن تستخدم الشعبة بصورة متزايدة النهج الإقليمية، لأن التحديات تعالج بشكل أكثر فعالية من خلال المنظمات الإقليمية.

١٠- ورحبت الأمانة، في ردها الإداري، بالتقييم وقبلت التوصيات. وأحاطت أمانة الأونكتاد علماً باستنتاجات التقييم وذكرت أنها ستواصل عملها ومبادراتها تماشياً مع التوصيات. وأشادت الأمانة بجهود وتفاني فريق التقييم على تقييمه المستقل والموضوعي والمهني، بالنظر إلى الطابع المعقد والشامل على نحو خاص للأنشطة التي اضطلعت بها شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في إطار البرنامج الفرعي ٤.

باء- تقييم مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية

١- التقييم الخارجي: تعزيز قدرات إدارة الاقتصاد الكلي الداعمة للنمو من أجل تعزيز التعاون المالي والنقدي الإقليمي بين بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب ووسط أفريقيا (1213P).

١١- صُمم هذا المشروع، المنفذ في الفترة بين تموز/يوليه ٢٠١٣ ونيسان/أبريل ٢٠١٧، بهدف تعزيز قدرات إدارة الاقتصاد الكلي الداعمة للنمو من أجل تعزيز التعاون المالي والنقدي الإقليمي. وشمل المشروع أنشطة بحوث يمكن أن يكون لها أثر مباشر على ٤٦ بلداً (من خلال

عضويتها في مؤسسات وآليات متعددة الأطراف أو إقليمية)، فضلاً عن المشاركة في استضافة حلقات دراسية وأنشطة نشر في ثمانية بلدان.

١٢ - وكان المشروع الذي اختتمه المقيّم ذا أهمية عليا على الصعيدين الإقليمي والوطني كليهما، ومتماشياً تماماً مع العديد من المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ومرتبطة ارتباطاً مباشراً بإنجازات الأهداف الإنمائية للألفية، وبعد ذلك بأهداف التنمية المستدامة. وقد استند إلى خبرة الأونكتاد في تحليل الاقتصاد الكلي والحوار بشأن السياسات العامة. وساهم في ولاية الأونكتاد من خلال تنسيق الإجراءات الرامية إلى زيادة فهم البيئة الاقتصادية العالمية والاختيارات السياسية، فضلاً عن تعزيز التعاون الإقليمي. ومع ذلك، مع أنه استجاب لمنطق بحثي، لم يكن تصميمه يقوم على نظرية متينة للتغيير المؤسسي أو السياسي. ويتناول المشروع، على وجه الخصوص، تعزيز معارف الأفراد (كما أكد ٩٠ في المائة من المشاركين في استطلاعات الرأي) ولكن الاستراتيجية الرامية إلى المساهمة في الأبعاد الهامة الأخرى لبناء القدرات - وهي المستوى التنظيمي والبيئة التمكينية - لم تكن واضحة. كما جلب منظوراً عالمياً لما كان سيظل لولا ذلك تفاهات إقليمية منفصلة. ومن ناحية أخرى، فإن الأدلة غير واضحة بشأن المدى الذي أسهم به في تحقيق قدر أكبر من توافق الآراء على أي مستوى.

١٣ - وأشار التقرير إلى أن هناك تقسيماً فعالاً للمهام داخل الأونكتاد وتعاوناً ممتازاً بين الأونكتاد ومختلف النظراء سمح للمشروع بمواجهة الصعوبات والاحتياجات المتغيرة. بيد أنه واجه عتلاً لتغطية الدعم التقني والإداري اللازم. وعلى الرغم من أنه من السابق لأوانه استخلاص أي استنتاجات بشأن الاستدامة، أقر التقييم بأن أنشطة المشروع ساعدت في نشوء الاهتمام بالتكامل المالي والنقدي الداعم النمو على مستوى الاقتصاد الكلي، وأسفرت عن العديد من أوجه التعاون. ولم يدمج منظور جنساني أثناء التصميم أو التنفيذ. ومن جهة أخرى، نُفذ المشروع بمنظور واضح لحقوق الإنسان، وأسهم في زيادة الوعي بآثار سياسات الاقتصاد الكلي في العدالة الاجتماعية.

١٤ - واقترح المقيّم، استناداً إلى النتائج، التوصيات الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي للأونكتاد أن يعزز ثقافة الإدارة القائمة على النتائج من أجل التقييم الفعال والإدارة القائمة على النتائج من خلال توفير التدريب المستمر للمديرين والموظفين في مختلف جوانب الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك التقييم الذاتي؛

(ب) ينبغي للأونكتاد أن يعزز تركيز التعلّم عن طريق التقييم المنتظم لقابلية المشاريع للتقييم، وتنفيذ عمليات رصد و/أو عمليات تقييم في منتصف المدة تكون موجهة نحو تحقيق النتائج، وتنظيم مناسبات تعلم مهيكلية؛

(ج) ينبغي للأونكتاد أن يستعرض إجراءاته ويضع مبادئ توجيهية وأدوات من أجل ضمان تعميم المساواة بين الجنسين في آليات التخطيط والرصد والإبلاغ؛

(د) ينبغي لإدارة المشاريع أن تضع استراتيجية للخروج في بداية المشروع و/أو أثناء تنفيذه من أجل تحقيق أقصى قدر من الاستدامة للمشروع؛

- (هـ) ينبغي للأونكتاد أن يقيم قدراته على تغطية جميع الدعم التقني والإداري المطلوب من مشاريع حساب التنمية، بما في ذلك الرصد وجمع المعلومات من المستفيدين؛
- (و) ينبغي للأونكتاد أن يستعرض إجراءاته من أجل وضع مبادئ توجيهية وأدوات كفيلة بضمان تعميم الممارسات الجدية لتنمية القدرات في آليات التخطيط والرصد والإبلاغ؛
- (ز) ينبغي لإدارة المشاريع أن تضمن نشر الأنشطة والمنشورات والنتائج المحددة وما شابهها على نطاق واسع، على سبيل المثال من خلال وسائل الإعلام أو المنشورات المؤقتة.

٢- التقييم الخارجي: دعم صناع سياسات البلدان النامية في صياغة سياسات وطنية لتنظيم المشاريع من خلال تنفيذ أطر سياسات تنظيم المشاريع (1415AX)

١٥- يرمي هذا المشروع، المنفذ في الفترة بين حزيران/يونيه ٢٠١٥ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، إلى تعزيز قدرات صناع السياسات على تصميم وتنفيذ سياسات تنظيم المشاريع. وقد نفذ هذا المشروع في ستة بلدان (إكوادور، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغامبيا، والكاميرون) وشمل أنشطة إقامة شبكات التواصل وتبادل المعارف التي تشرك أصحاب المصلحة من هذه البلدان وغيرها من بلدان المناطق نفسها.

١٦- وخلص التقييم إلى أن المشروع كان وثيق الصلة بالموضوع من منظورات مختلفة واستغل الميزة النسبية للأونكتاد في سياسات تنظيم المشاريع. وتناول قضايا منظمي مشاريع وركز على قدرات الحكومات تماشياً مع الإطار الاستراتيجي للأونكتاد، بما في ذلك أهداف حساب التنمية وأهداف التنمية المستدامة. وكان المشروع متسقاً داخلياً بصورة عامة، لكن كان بإمكانه أن يوصى بأنشطة محددة من أجل ربط أفضل للمشاركين في الأفرقة العاملة الوطنية المعنية بالوصول إلى التمويل مع الاجتماعات الإقليمية بشأن التأمين والحاسبة. وخلص التقييم إلى أن المشروع كان فعالاً في تحقيق الأهداف والنتائج المقررة، وكان المستفيدون منه راضين إجمالاً. وأبانت البلدان المستفيدة الستة عن قدرة على إعداد خطط عمل لتنظيم المشاريع بطريقة تشاركية، واعتمدت أربعة منها الخطة رسمياً، وبدأت في تنفيذها. وتم هذا باتباع نهج متسلسل في المشروع، على الرغم من أن عنصره الأول، التدريب عبر الإنترنت، لم يعمل على النحو المتوقع.

١٧- وخلص التقييم إلى أن تنفيذ المشروع ورصده التقني كان فعالاً، لكن الرقابة المالية لم تكن كذلك. وعلاوة على ذلك، من الصعب إجراء تقييم واضح لمدى استدامة المشروع، وإن كانت منهجية المشروع، استناداً إلى حلقات العمل التشاركية والأفرقة العاملة، والخطط التي تتضمن التزامات دقيقة وخاضعة للمساءلة، كلها تحبذ تولي زمام الأمور والاستدامة. ولم يكن النهج المراعي للمنظور الجنساني والشامل للجميع واضحاً في المشروع، على الرغم من الحرص على المشاركة المتساوية للرجل والمرأة أثناء تنفيذه. كما أن أكثر من نصف الأشخاص الذين شملهم الاستقصاء (معظمهم من حضور حلقات العمل الوطنية) ذكروا أنهم لم يجر توعيتهم بالبعد الجنساني لسياسات تنظيم المشاريع. وإضافة إلى اختيار البلدان والتوازن بين أقل البلدان نمواً، لم يركز المشروع على أفراد الفئات الضعيفة بصفتهن منظمي مشاريع محتملين. ويشير التقرير إلى أنه على الرغم من أن المشروع عزز العديد من الشراكات، فإن قيمتها الاستراتيجية لم تكن واضحة. وأخيراً، خلص التقييم إلى أنه لا يمكن استخلاص استنتاجات بشأن الأثر.

١٨ - واستناداً إلى نتائج التقييم، اقترح المقيم التوصيات الرئيسية التالية على فرع المشاريع بشعبة الاستثمار والمشاريع:

(أ) ينبغي أن يوسع فرع المشاريع حجم المشروع ويضع دائرة دائمة يمكن من خلالها للدول الأعضاء، ولا سيما أقل البلدان نمواً، أن تطلب المساعدة التقنية؛

(ب) ينبغي لفرع المشاريع أن ينظر في مرحلة ثانية من المساعدة التقنية لتعزيز تنفيذ خطط العمل في البلدان الشريكة والاستفادة من تجارب التنفيذ. ويمكن لاستعراضات التنفيذ، أو أنشطة الأونكتاد الأخرى لمتابعة خطط العمل، أن تتناول تقييم أثر الخطط؛

(ج) ينبغي أن يجري فرع المشاريع تحليلاً لأصحاب المصلحة المتعددين وإعادة التفكير في وضعه الاستراتيجي بصفته جهة فاعلة عالمية تابعة للأمم المتحدة في مجال تنظيم المشاريع؛

(د) إذا كان لأطر سياسات تنظيم المشاريع أن تنجح، فينبغي لفرع المشاريع أن يحدد ما إذا كان هناك اهتمام واسع النطاق بقضايا السوق في صفوف المستفيدين من المشاريع، وما إذا كانوا يستطيعون النظر في إدراج مكون الوصول إلى الأسواق في الإطار.

١٩ - وقدّم المقيم التوصيات العامة التالية:

(أ) ينبغي للأونكتاد أن يرشد بصورة أكثر فعالية، في المبادرات المقبلية الموجهة إلى صياغة خطط عمل تنظيم المشاريع، المساهمات المقدمة من الدوائر والفروع ذات الصلة (الحاسبة والتأمين، والتنظيم الإلكتروني)؛

(ب) ينبغي لدائرة إدارة الموارد في الأونكتاد أن تتخذ خطوات لتقديم تقارير منتظمة إلى أفرقة إدارة المشاريع على أساس النشاط. وإذا اعتبر ذلك غير فعال، فينبغي للدائرة أن تضع بدلاً من ذلك طريقة جديدة وفعالة من حيث التكلفة للاضطلاع بعمليات متابعة صحيحة للميزانية بناء على الأنشطة.

ثانياً - الدروس المستفادة

٢٠ - يلعب التقييم دوراً حيوياً في المساهمة في تعزيز منظومة الأمم المتحدة لآثار ونتائج دعمها للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتلتزم أمانة الأونكتاد، مسترشدة بمبادئ فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وبقواعده ومعاييرته التي حُدِّثت مؤخراً، ببذل جهود من أجل تعزيز استخدام التقييم، وتحسين صنع القرار القائم على الأدلة والمساءلة. وتوفر عمليات التقييم نهجاً شاملاً ومنهجياً وشفافاً وموضوعياً لتقييم أداء البرامج وعمل الأونكتاد. وتدافع الأمانة عن أهمية تطبيق الجهات صاحبة المصلحة لهذه الدروس على نطاق أوسع من مرامي إدارة البرامج في الأونكتاد، وذلك لتصب في تخطيط البرامج وصنع القرار الاستراتيجي بالأونكتاد.

٢١ - وتظل الدروس المستفادة من عمليات التقييم السابقة لأنشطة الأونكتاد (TD/B/WP/286، و TD/B/WP/280، و TD/B/WP/273، و TD/B/WP/263، و TD/B/WP/254) مراجع موصى بها لمديري البرامج والمسؤولين عن المشاريع في تصميم وإدارة برامجهم ومشاريعهم.

ويركز هذا التقرير على ما استقرئ من دروس مستفادة من عمليات التقييم الثلاث التي أُجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ألف- الدروس المستفادة: التكنولوجيا واللوجستيات

٢٢- حدد تقييم البرنامج الفرعي ٤ بشأن التكنولوجيا واللوجستيات الممارسات الجيدة والدروس المستفادة التالية:

(أ) مشاورات واسعة النطاق مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة فيما يتعلق باستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لضمان طيف واسع من وجهات النظر والموافقة. وينبغي للأونكتاد توسيع نهجه في تقديم الدعم تنفيذاً للتوصيات المقدمة في إطار هذه الاستعراضات، ورصد السياسات، وتقييمات متابعة السياسات الجديدة. ومن شأن هذا الأمر أن يخفف من التحيز الراهن لفائدة الاحتياجات البحثية للمؤسسات الأكاديمية على حساب الاحتياجات التكنولوجية العملية للقطاع الإنتاجي؛

(ب) كما يتضح من تنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية في رواندا، فإن التنظيم المؤسسي للقدرة على تدريب خبراء تكنولوجيا المعلومات داخل مراكز التدريب التابعة للسلطات الجمركية يُعد استراتيجية جيدة لتعزيز استدامة النتائج؛

(ج) تُعتبر شبكات الخريجين قيمة مضافة أساسية للأونكتاد، وتستحق توظيفها بصورة أكبر وأفضل تعزيزاً لبروزها الإعلامي وامتلاك زمام الأمور بشأنها؛

(د) يمكن لمفهوم شعبة التكنولوجيا واللوجستيات المتعلق بإتاحة التدريب من خلال تعبئة موارد الموانئ الشريكة أن يكون نموذجاً لتقديم مساعدة تقنية مثيلة أخرى لبناء القدرات؛

(هـ) توحى بعض الأدلة الناشئة أنه حيثما وجدت أطر مؤسسية إقليمية يمكن الارتباط بها، كانت النهج الإقليمية سبباً فعالاً وناجحاً لمواجهة التحديات العابرة للحدود؛

(و) لما كان الأونكتاد كياناً غير ميداني، يبدو أن النماذج الثلاثة التالية لتقديم التعاون التقني قد أدت وظيفتها بشكل جيد: تقديم مدخلات لتدخلات جهات فاعلة إنمائية أخرى؛ والتدخل من خلال التعاون الرسمي مع المنظمات التي لها حضور ميداني قوي؛ والتنفيذ المباشر للمشاريع القائمة بذاتها، حيثما وُجد التمويل الكافي لموظفي الدعم الميدانيين وللرصد والتقييم.

باء- الدروس المستفادة: قدرات إدارة الاقتصاد الكلي

٢٣- حدد التقييم الخارجي لمشروع حساب التنمية 1213P (تعزيز قدرات إدارة الاقتصاد الكلي الداعمة للنمو من أجل تعزيز التعاون المالي والنقدي الإقليمي بين بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب ووسط أفريقيا) الدروس المستفادة التالية:

(أ) للأونكتاد سجل متين وسمعة ممتازة في جميع المناطق. ويمكن لإشراكه أن يحقق مكاسب كبيرة في الكفاءة من خلال حفز الحوار، وتيسير الوصول إلى أحدث المعارف، وجذب

المزيد من المساهمات في المشاريع (عينية أو غيرها). ويشجع الأونكتاد، تماشياً مع ولايته، الحوار المتعدد الأطراف، وتبادل المعارف، وإقامة شبكات التواصل على الصعيد الإقليمي، والعمل على تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي كليهما؛

(ب) كان دور حساب التنمية باعتباره وسيلة للبلدان الأعضاء للاستفادة من الخبرة المعيارية والتحليلية للأمانة العامة للأمم المتحدة واضحاً في جميع مراحل المشروع. وتوفير المعارف والمهارات المتميزة التي نادراً ما يقدمها شركاء التنمية الآخرون، يتبوأ حساب التنمية مكانة تحوله تغيير قواعد اللعبة عن طريق تشجيع تبادل المعارف ونقل المهارات فيما بين البلدان؛

(ج) من دون دعم حساب التنمية، ومن دون العمل بتوجيه من الأونكتاد، ما كان ليُنظر، في العديد من البلدان، في هذه المسائل الخاصة المتعلقة بالتكامل المالي والنقدي والتعاون في مجال الاقتصاد الكلي، وما كان لهذه الأنواع من المناقشات أن تحدث.

(د) يعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المسائل المالية والنقدية، وهو اتجاه استكشفه المشروع، أحد أهم الاتجاهات الجديدة في العقد الأخيرين. وقدم حساب التنمية والأونكتاد معلومات هامة عن مدى هذا الاتجاه، وأثره، وما هو مطلوب على صعيد السياسات للحصول على منافعه الإنمائية.

جيم - الدروس المستفادة: السياسات الوطنية لتنظيم المشاريع

٢٤ - حدد التقييم الخارجي لمشروع حساب التنمية 14I5AX (دعم صناع سياسات البلدان النامية في صياغة سياسات وطنية لتنظيم المشاريع من خلال تنفيذ أطر سياسات تنظيم المشاريع) الدروس المستفادة التالية:

(أ) لا يمكن التخطيط لتقديم الأونكتاد المساعدة التقنية في جوانب محددة لتنظيم المشاريع تخطيطاً تفصيلياً بصورة مسبقة وينبغي البت فيه بعد أن تكون البلدان قد صاغت خططها. وخلال تحديد الخطط، لخبراء الأونكتاد دور هام في تقديم خبرات مُلهمة من بلدان أخرى؛

(ب) عند تقديم المساعدة إلى مجموعات مختلفة من الموظفين، وإلى مكاتب حكومية داخل بلد ما، لا يجب أخذ الروابط والاتصالات فيما بينهم على أنها أمر مسلم به، وقد تدعو الحاجة إلى أنشطة محددة لتحسين الربط بين المشاركين؛

(ج) يعد التدريب الإلكتروني جذاباً بسبب ما يتيح من إمكانات التواصل وانخفاض التكلفة، لكن بعض التطورات السياسية تتطلب برامج تدريب خاصة بالقطر.

٢٥ - وحدد تقرير التقييم أيضاً بعض الممارسات الجيدة:

(أ) تعد حلقات عمل تنظيم المشاريع المسترشدة بمنهجية إطار سياسات تنظيم المشاريع المنهجية نموذجاً جيداً للتخطيط السياسي وجمع المعلومات الاستخبارية بشكل تشاركي؛

- (ب) تجبذ الخطط التي تتضمن التزامات محددة وخاضعة للمساءلة، التي نوقشت في حلقات عمل تشاركية، تولى زمام أمور السياسات المصممة حديثاً واستدامتها؛
- (ج) تمثل الجوائز الوطنية لتنظيم المشاريع، من قبيل جائزة تنظيم المشاريع والابتكار في إكوادور، أداة جيدة للتحفيز على استعراض خطة ما وتبادل الممارسات الجيدة في الآن نفسه.

ثالثاً - خطة التقييم

٢٦- تضطلع الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية بوظيفة رقابية هامة بنظرها كل عام في التقييمات الخارجية لبرامج الأونكتاد ومشاريعه. وعادة ما يتوافق موضوع التقييم مع خطة تقييم ثلاثية السنوات يوافق عليها مجلس التجارة والتنمية. وتجري تقييمات البرنامج الفرعي التي تحظى بموافقة الدول عموماً في الربع الأول من السنة على يد فريق تقييم يتألف من مقيّم محترف يدعمه ممثلان عن الدول الأعضاء في الأونكتاد يشاركان في التقييمات بصفة شخصية، حيث يغنون التقييمات بخبرتهم الفريدة وبما لهم من تصورات وتجارب. ورنهناً بطبيعة ونطاق عمل البرنامج الفرعي والميزانية المتاحة، يمكن أن يتخذ قرار في مرحلة توظيف المقيّم المحترف (الرئيسي) كذلك بانتداب مقيّم مساعد للحصول على تغطية شاملة من حيث التجربة والخبرة اللتين لهما صلة بالمسائل الموضوعية للبرنامج الفرعي. وعادة ما تُقدم أفرقة التقييم تقاريرها في اجتماع الفرقة العاملة الذي يُعقد في الربع الثالث من السنة.

٢٧- وتماشياً مع قرار مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة والخمسين المتعلق بالتدابير الكفيلة بتعزيز الإدارة القائمة على النتائج، وتقييم برامج العمل، اتفقت الفرقة العاملة في دورتها الثالثة والستين على تنفيذ تجريبي لنهج تأمين إجراء تقييمات منهجية لبرامج الأونكتاد الفرعية. ونظرت الفرقة العاملة، وفقاً لذلك، في التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي ١ عام ٢٠١٣، والبرنامج الفرعي ٢ عام ٢٠١٤، والبرنامج الفرعي ٣ عام ٢٠١٥، والبرنامج الفرعي ٤ عام ٢٠١٧، والبرنامج الفرعي ٥ عام ٢٠١٨.

٢٨- وعند الانتهاء من الجولة الأولى من تقييمات البرامج الفرعية عام ٢٠١٨، تقترح الأمانة أن تقدم لنظر لفرقة العاملة في دورتها القادمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ استعراضاً لنتائج التقييم من تقييمات البرامج الفرعية الخمسة التي أجريت حتى الآن، وتحديثاً للمعلومات عن حالة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييمات البرامج الفرعية الخمسة. ومن شأن عملية الجرد هذه أن تتيح للدول الأعضاء فرصة للتفكير في نهج تجريبي لتقييم البرامج الفرعية.

٢٩- ووفقاً للممارسة المتبعة، عقب المقرر ٢٠٠٣/٧ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بدعوة الأمانة إلى اقتراح خطط تقييم مستقبلية^(٤)، تقترح الأمانة الاستمرار في النموذج الحالي لتقييمات البرامج الفرعية عقب عملية جرد عام ٢٠١٩. ويمثل نهج تقييم البرامج الفرعية للقاء ١٠٤-٥(د)٢ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم: "يكون البرنامج الفرعي الوحدة الرئيسية للتحليل

والاستعراض والتقييم في نظام الأمم المتحدة للتخطيط والبرمجة^(٥). وتوفّر تقييمات البرامج الفرعية تغطية عامة لبرنامج عمل الأونكتاد، وتخرق ركائز عمله الثلاث. وعلاوة على ذلك، توفر الجولة الأولى من تقييمات البرامج الفرعية خط أساس قيّم للأونكتاد من أجل تقييم التحسينات المستمرة فيما يتعلق بالفعالية والكفاءة والملاءمة والاستدامة. وستستفيد الجولة المقبلة من تقييمات البرامج الفرعية من نتائج العمليات السابقة وستقيم التقدم المحرز والسياقات المتغيرة.

٣٠- ولضمان أن تكون وظيفة التقييم أقوى وتدعم بشكل أفضل جهود التحسين المستمر، دُعيت الدول الأعضاء إلى دعم التقييمات بمساهمات خارجة عن الميزانية. وستستخدم هذه المساهمات في زيادة عدد التقييمات وتوسيع نطاق تغطيتها في الأونكتاد، وفي الدفع قدماً بالجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة التقييم في الأونكتاد، والاستجابة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣١- والفرقة العاملة مدعوة إلى تقديم استنتاجاتها وتوصياتها إلى مجلس التجارة والتنمية.

(٥) ST/SGB/2016/6. يمكن الاطلاع على النسخة الراهنة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة في ST/SGB/2013/4. وقد تطورت دورة التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم في الأمم المتحدة مع مرور الزمن؛ وتشمل القرارات الرئيسية المتعلقة بالعملية قرارات الجمعية العامة التالية: ٢١٣/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، و٢١١/٤٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و٢٤٨/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و٢٦٩/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و٢٢٤/٦٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.